ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية للدول النامية

ضوابط الدعم الزراعى فى إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع على الصادرات الزراعية للدول النامية(*)

أولاً: المقدمة

تُعتبر التجارة فى المنتجات الزراعية مصدراً هاماً لتحسين مستوى المعيشة لكثير من الدول النامية ـ ولا سيما الأكثر فقراً. وفى هذا السياق، فإن السياسات الزراعية المتحيزة التى تمارسها معظم الدول المتقدمة لصالح قطاعها الزراعى، ينجم عنها آثاراً تشويهية للصادرات الزراعية للدول النامية التى تعتمد بشكل أساسى على قطاعها الزراعى كمصدر للدخل والنمو. وهنا أصبح إخضاع القطاع الزراعى لضوابط تزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة العادلة فى السوق العالمى، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥م(١). وتُعتبر تدابير الدعم المحلى والتصديرى الذى تمنحه الدول المتقدمة ـ وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبى وأمريكا ـ لقطاعها الزراعى من أخطر السياسات التى تعمل على إغراق السوق العالمى بفائض إنتاجها **Overproduction** من تلك السلع المستفيدة من الدعم، وهو ما يسهُم فى خفض الأسعار العالمية لتلك السلع، الأمر الذى يُمّكن الدول المانحة للدعم من اكتساب حصص سوقية على حساب مُصدري السلع الزراعية فى الدول النامية، ومن ثم تتضاءل قدرة تلك الدول على المنافسة العالمية. ورغم إخضاع الدعم الزراعى لمجموعة من التخفيضات الكمية التى وضعها اتفاق الزراعة، **فمنذ بدء تطبيق الدول المتقدمة لتلك التخفيضات التدريجية خلال الفترة التنفيذية المقررة (١٩٩٥-٢٠٠٠)**، وأرقام الدعم الزراعى تتجه للتصاعد إلى مستويات مرتفعة، قُدرت لدول الـ**OECD** بنحو ٣٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وتستحوذ أمريكا والاتحاد الأوروبى معاً على نحو ٨٠٪

(*) هذا البحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠١٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

(١) يساهم القطاع الزراعى بنحو من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ فى الـ **GDP** لمعظم الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢) ويعمل بهذا القطاع نحو ٥٠٪ من قوة العمل بتلك الدول. كما يساهم القطاع الزراعى وحده بنحو ٤٥٪ في مصادر النقد الأجنبي لنحو ثلثي الدول النامية (**UNEP, ITC and ICTSD; 2012**).

من إجمالى هذا الدعم[1]. وهنا، بات واضحاً أن اتفاق الزراعة، لم ينجح سوى فى وضع حد أقصى لا يمكن تجاوزه للدعم المشوه للتجارة، دون تحقيق خفض فعّال فى المستويات المطبقة للدعم الزراعى. وقد لجأت الدول المتقدمة، وخاصةً أمريكا والاتحاد الأوروبى إلى التحايل على قواعد المنظمة، من خلال انتهاج سياسات زراعية تسمح بتحويل بعض بنود الدعم المشوه للتجارة إلى برامج الدعم المستثنى من التزامات الخفض، فيما يعرف بـ (**Box Shifting**)، الأمر الذى أسهم فى تمكين تلك الدول المتقدمة من التوسع فى تقديم الدعم الزراعى[2]. على هذا النحو، بات من الضرورى اخضاع تدابير الدعم الزراعى التى تمارسها تلك الدول إلى مزيد من الضوابط. وهنا تصاعد الاهتمام بملف الدعم الزراعى فى إطار منظمة التجارة العالمية. وتجسّد ذلك فى عديد من المفاوضات الزراعية بدءاً من المؤتمر الوزارى بالدوحة ٢٠٠١، إلى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، ثم أجندة الدوحة للتنمية (يوليو: ٢٠٠٨) لوضع مجموعة من الضوابط الكمية والزمنية التى من شأنها تقييد استخدام الدعم الزراعي بشقيه المشوه وغير المشوه. ووصلت المفاوضات إلى نهايتها فى ديسمبر ٢٠١٣، حيث المؤتمر الوزارى التاسع للمنظمة. وظلت تلك المفاوضات حبراً على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ، إلا فى أضيق الحدود[3]. حيث ـ وفقاً لاحصاءات الـOECD ـ لم يّزل الدعم الزراعى يتعدى نحو ٤٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، والدعم الأوروبى والأمريكى يستحوذ منه على نحو ٣٠٠ مليار دولار. والجدير بالذكر هو، أنه خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)،

---

(1) OECD, Producer and Consumer Support Estimates database. Annual Data.

(٢) تدابير الدعم المحلى غير المشوه للتجارة. فيما يعرف بالدعم الأخضر والدعم الأزرق ـ تعتبر مستثناه من التزامات الخفض التى أقرها اتفاق الزراعة. إلا أن الاحصاءات تؤكد قيام دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا بتحويل مليارات الدولارات ـ سنويا ـ إلى ذلك النوع من الدعم، الذى أصبح يستحوذ على نحو ٧٥٪ من إجمالى الدعم المحلى. ونحو ٤٠٪ من هذا الدعم، عبارة عن مدفوعات ترتبط بشكل غير مباشر بدعم الإنتاج الزراعى. **(Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011, p;2)**

(٣) يعتبر المؤتمر الوزارى الرابع الذى عُقد فى الدوحة عام ٢٠٠١ بداية وضع أجندة محددة بشأن التخفيضات المطلوبة فى الدعم الزراعى. وفيما بعد، أكدت أجندة الدوحة فى جنيف (٢٠٠٨) على تنفيذ كافة الالتزامات المنصوصة فى كل من أجندة الدوحة ٢٠٠١، وفى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥. وسيرد ذكر تلك المفاوضات بشكل أكثر تفصيلاً فى جزء لاحق.

والتى شهدت تدشين مجموعة من إصلاحات السياسة الزراعية للاتحاد الاوروبى ولأمريكا، تم تحويل ٣٠٪ من برامج الدعم السعرى المشوه للتجارة، إلى برامج المدفوعات غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وهو ما أسهم أيضاً فى زيادة مستويات الإنتاج الزراعى لتلك الدول، ومن ثم حدوث انخفاض نسبى فى أسعارها العالمية[1]. على هذا النحو، **تتبلور إشكالية البحث فى** أنه بالرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على تنفيذ اتفاق الزراعة، فلا تزل أرقام الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى تقف عند مستويات مرتفعة. كما تقوم أمريكا والاتحاد الأوروبى بصياغة سياسة زراعية تسمح لهما بالتوسع فى منح مدفوعات مباشرة وغير مباشرة لمزارعيها، تحت برامج الدعم المستثنى، وهو ما يعتبر تحايلاً على ضوابط المنظمة. وفى هذا السياق، أصبحت الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية، من أهم أطراف المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية، حيث إنها الأكثر تضرراً من التدابير التى تمارسها الدول المتقدمة بشأن الدعم الزراعى، ومن ثم فهي الأكثر إصراراً على الزام الدول المتقدمة بتنفيذ تخفيضات كمية أكثر حدة للدعم الزراعى. ومن هذا المنطلق يتجسد **موضوع البحث** فى تقدير الأثر الذى تمارسه تدابير الدعم المحلى والتصديرى فى الاتحاد الأوروبى وأمريكا، على الصادرات الزراعية للدول النامية وقياس الأثر المتوقع لتنفيذ **الضوابط الجديدة** فى تحقيق خفض فعّال فى أرقام الدعم الزراعى، ومن ثم تقدير الاستفادة المتوقعة لعدد من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية[2]. فى هذا السياق، يتم فى إطار البحث

---

(١) انتهاج سياسات زراعية ـ لدول الاتحاد الأوروبى ولأمريكا مكنهما من ممارسة سياسة تحريك الصندوق box shifting بمعنى تخفيض بنود الدعم المشوه للتجارة ـ الصندوق الأصفر ـ وتحويل جانب منه إلى بنود الدعم غير المشوه للتجارة ـ الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق ـ دون إحداث إصلاح جوهرى فى تلك البنود المحولة. ومن جهةً أخرى، لجأت تلك الدول، ولا سيما أمريكا، إلى استخدام تدابير غير مباشرة لدعم التصدير (كالائتمان التصديرى ومساعدات الغذاء)، ويعتبر ذلك تحايلاً على الدعم التصديرى المشوه للتجارة. حيث لا يوجد مستهدف رقمى بخفض ذلك النوع من الدعم (Grueff , James, 2013, pp; 2-3).

(٢) انخفاض السعر العالمى ـ تحت مظلة الدعم المحلى والتصديرى ـ يضُر بالمزارعين في البلدان النامية الغنية بالموارد الزراعية، مثل البرازيل والهند والصين وبعض الدول الإفريقية (مثل جنوب أفريقيا)، مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم تصدير المنتجات الزراعية، ومن ثم ترتفع مطالبهم بشأن ضرورة تحقيق معدلات جوهرية فى خفض الدعم الزراعى. بينما انخفاض الأسعار العالمية بسبب الدعم يحقق=>

اختبار فرضية أن **«تطبيق كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للضوابط الجديدة لمنظمة التجارة العالمية - بشأن تخفيض الدعم الزراعى - سوف يؤدى الى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى»**.

ومن ثم **يهدف البحث** إلى: (١) تحليل تطور هيكل وسياسات الدعم المحلى والتصديرى الذى يمنحه الاتحاد الأوروبى وأمريكا لقطاعهما الزراعى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، فى ضوء تطور تداعيات الملف الزراعى بمنظمة التجارة العالمية. (٢) تقدير الأثر الكمى لتدابير الدعم الأوروبى والأمريكى على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، والتى تعتبر من أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية. (٤) محاكاة أو تطبيق الضوابط الجديدة للدعم الزراعى، التى تم تدشينها والتفاوض بشأنها - فى إطار المنظمة، وأثر ذلك على الخفض الفّعّال الذى يجب تطبيقه على حجم وهيكل الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى. (٥) تقدير الأثر المتوقع لمحاكاة وتطبيق تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية فى السوق العالمى. وتستند الدراسة إلى المنهج **الاستقرائى**، حيث تم مُلاحظة التطور فى تدابير وسياسات الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى والأمريكي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، وتحليل مدى تأثير ذلك على تطور أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية. كما تستخدم الدراسة المنهج **الاستنباطى**، من خلال وضع بعض الفروض بشأن ضوابط منظمة التجارة العالمية، ومن ثم محاكاة تلك الفروض لتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة لسلع زراعية.

وعلى هذا النحو، **ينقسم البحث** إلى ستة أجزاء، بعد المقدمة. حيث، يتناول **الجزء الثانى**، تطور ضوابط الدعم الزراعى فى إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة: ١٩٩٥ حتى المؤتمر الوزارى التاسع ٢٠١٢. ويتناول **الجزء الثالث** تحليل لتطور تدابير الدعم الزراعى لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، مع التطرق إلى دور السياسات الزراعية لأمريكا وللاتحاد الأوروبى فى تشكيل هيكل مشوه

=فائدة للدول الفقيرة فى مواردها الزراعية، أو تلك التى تستورد المنتجات الزراعية. على هذا النحو، فإنها قد تتضرر بسبب ارتفاع الأسعار، التى يجلبها تنفيذ تدابير الدعم لمنظمة التجارة العالمية. **(Nicholas Minot et al., 2007, p;12).**

للدعم الزراعى بتلك الدول. وفى **الجزء الرابع**، يتم تحليل وتقدير أثر تدابير الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى على أداء الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ باستخدام مجموعة من المؤشرات والاستناد إلى نموذج قياسى. أما **الجزء الخامس** من البحث، والذى يتضمن أهم مضامين السياسة، فينصرف إلى محاكاة الضوابط الكمية للمنظمة، وأثر ذلك على أرقام الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى، ومن ثم الأثر المتوقع على أداء صادرات الدول النامية فى سوق السلع الزراعية. **ويتناول الجزء السادس**، ملخص البحث مع التأكيد على أهم النتائج والمضامين.

ثانياً: تطور ضوابط الدعم الزراعى فى إطار المنظمة (منذ اتفاق الزراعة: حتى مؤتمر بالى ٢٠١٢م)

تضمن اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، وضع مجموعة من الضوابط التى من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة والعادلة. حيث إنطوى الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعى المشوه للتجارة، والمسموح للدول الأعضاء استخدامه[1]. وتجسّد ذلك فى وضع حد أقصى للدعم الأصفر **Amber Box** المشوه للتجارة، والذى يتضمن الدعم السعرى والدعم المباشر للإنتاج، ويطلق عليه إجمالى مقياس الدعم الكلى «**Total Aggregate Measurement of Support**» (**Total *AMS***). أما الدعم الذى لا يتجاوز ٥٪ من (قيمة منتج معين، أوللإنتاج الزراعى ككل)، فلا يخضع لتخفيضات، ويسمى بالحد الأدنى «**de minimis**». وتلتزم الدول المتقدمة بخفض مقياس الدعم الكلى بمعدل ٢٠٪ من قيمته خلال فترة الأساس(١٩٨٦-١٩٨٨)، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وأجاز الاتفاق استخدام الدعم الأزرق **blue box**، الذى يشتمل فقط على المدفوعات المباشرة للمزارعين فى إطار برامج الحد من الإنتاج[2].

---

(١) مع بداية جولة أوروجواي -آخر جولات الجات- في عام ١٩٨٦، تم ادرج قطاع الزراعة للمرة الأولى فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. **(ICTSD, Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, p;4)**

(٢) وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، طالما أن هذا الدعم لا يرتبط بزيادة الإنتاج، أو خفض السعر، بل على العكس يرتبط بالحد من الإنتاج، فالهدف منه هو تقليل الدعم المشوه للزراعة، لذلك يدخل ضمن الدعم المستثنى من التزامات الخفض. **(Hogan., 2012.p;9)**

وسمح الاتفاق بعدم المساس بأنواع الدعم الزراعى التى لا ترتبط بالإنتاج أو السعر، ومن ثم ليس لها آثار تشويهية للتجارة الزراعية، وإنما ترتبط فقط بتنمية القطاع الزراعى، والتى يطلق عليها الدعم الأخضر **Green Box**[1]. كما نّص اتفاق الزراعة على أن تلتزم الدول المتقدمة بخفض قيمة الدعم التصديرى بمعدل ٣٦٪ (والكمية بمعدل ٢١٪) وعلى أساس الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وذلك على مدار ست سنوات منذ بداية التنفيذ (١٩٩٥)[2]. وبالرغم من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التى أرساها اتفاق الزراعة، إلا أن الممارسات الفعلية للدول الأعضاء، - ولا سيما الاتحاد الأوروبى وأمريكا -، قد نجّم عنها ارتفاع المستوى الفعلى للدعم الزراعى، ولا سيما من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر. وأمام هذا الوضع، أدركت الدول الاعضاء المتضررة، بأن معدلات الخفض لم تكن كافية لدفع الدول المتقدمة لتحقيق تخفيض فّعّال فى استخدامها للدعم، وعندئذ، تصاعدت المطالبات من جانب كثير من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعى، وتُرجمت تلك المطالبات على دائرة مفاوضات المنظمة منذ بداية عام ٢٠٠١م[3].

ويُعتبر مؤتمر الدوحة ٢٠٠١ بداية التحدث عن ضرورة تطبيق تخفيضات جوهرية لكافة أنواع الدعم الزراعى. وقد انبثق عن المؤتمر صياغة أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠١م،

---

(١) مثل المدفوعات التي تنصرف إلى تمويل المخزون الزراعى، التأمين الغذائى، الحفاظ علي البيئة، دعم دخل المزارع، والمدفوعات التعويضية **(Agriculture Agreement) WTO-.**

(٢) تنص المادة (٩) من اتفاق الزراعة على ست أنواع من دعم التصدير اللازم اخضاعه للخفض (المساعدات التى تقدمها الحكومات وترتبط بحجم أو سعر الصادرات الزراعية، التخلص من المخزون الزراعى وبيعه بأقل من السعر المحلى، المساعدات الحكومية لمنتج زراعى معين من الموازنة، مساعدات نقدية لخفض التكاليف اللوجيستية المرتبطة بالتصدير الزراعى، المساعدات النقدية للصادرات الزراعية فى صورة رسوم تحسين النقل والشحن، المساعدات الممنوحة للإنتاج الزراعى المحلى والمشروطة بتصديرها **WTO, Agreement on Agriculture**

(٣) تضمنت أحكام اتفاق الزراعة مادة (رقم ٢٠) بأن يكون يناير ٢٠٠٠ هو بداية استئناف مفاوضات تقييم ما تم التوصل إليه فى نهاية فترة التنفيذ، بشأن الالتزام بضوابط الخفض التى نص عليها الاتفاق، ومواصلة وضع ضوابط جديدة. **WTO, Original mandate; Article 20, Agriculture Agreement**

والتى تضمنت مقترحات رقمية وزمنية جديدة من جانب الدول النامية، بشأن خفض الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى. والجدير بالذكر أن تلك الضوابط لم تخرج عن حيز المفاوضات، وظلت مُجرد أجندة[1]. وبعد فشل مؤتمر كانكون (سبتمبر ٢٠٠٣) فى إنهاء قضايا الدعم الزراعى، تم اقتراح إطاراً جديداً يتضمن مجموعة من الضوابط أكثر قبولاً للدول النامية، وتجسد ذلك فى أجندة يوليو -July package, 2004-، والتى كانت بمثابة اعادة إحياء لأجندة الدوحة ٢٠٠١م[2]. حيث تم وضع صيغة جديدة (Formula)، للدعم المحلى المشوه للتجارة، والذى يجب اخضاعه لحد أقصى، وهو «مقياس اجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة Overall Trade-Distorting Domestic Support OTDS» وهو عبارة عن المستوى «المربوط» بمقتضى اتفاق الزراعة، لمقياس الدعم الكلى، AMS، مضافاً إليه الحد الأدنى المخصص وغير المخصص (تم اقتراح ٥٪ للإنتاج الزراعى) + سقف مقترح لدعم الصندوق الأزرق (٥٪ للناتج الزراعى). كما تضمنت الأجندة إلغاء الدعم التصديرى، دون الاتفاق على تاريخ محدد. ومع ذلك، لم تضع الأجندة نص الزامى وزمنى للتنفيذ[3]. كما نّص الإعلان الوزارى للمؤتمر السادس للمنظمة (هونج كونج ـ ديسمبر ٢٠٠٥) على تخفيض الحد الاقصى للـ OTDS بمعدل ٨٠٪، إذا تجاوز ٦٠ مليار دولار، وبمعدل ٧٠٪ للحد الأقصى الذى يتراوح بين ١٠-٦٠ مليار دولار. كما تضمن الإعلان الوزارى إلغاء كافة أنواع الدعم التصديرى بنهاية عام ٢٠١٣، وإعادة النظر فى مكونات

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول فّعاليات المؤتمر الوزارى الرابع للمنظمة بالدوحة ارجع إلى: World Trade Organizations(2001) Doha WTO Ministerial Declaration -

(٢) قامت كل من الEU وUSA والهند والبرازيل واستراليا بتكوين ما يعرف بـ G5 (مجموعة الخمس المراقبين للملف الزراعى) لاسراع مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية، بنهاية عام ٢٠٠٥. ولكن مع تعنت أوروبا وأمريكا فى تنفيذ ضوابط الدعم، تم صياغة حزمة جديدة فى يوليو ٢٠٠٤، لإنهاء مفاوضات الدوحة (Kotera Akira, 2007).

(٣) استمر الخلاف داخل المنظمة بسبب إصرار الدول النامية ودول الكيرنز على خفض الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى. كما أنه بالرغم من أفراد بنداً مستقلاً لسياسات دعم القطن المشوهة للتجارة العالمية ، إلا أن أمريكا ظلت مصرة على موقفها من حيث الاستمرار فى دعم القطن بأرقام كبيرة. لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: WTO, DOHA DEVELOPMENT AGENDA: DOHA WORK PROGRAMME, The July 2004 package

دعم الصندوق الأخضر[1]. ومع استمرار التوسع فى استخدام مدفوعات الدعم الأزرق والدعم الأخضر، ولا سيما مع تطبيق السياسات الزراعية لأمريكا والاتحاد الأوروبى، تصّدرت قضايا الدعم الزراعى مائدة المفاوضات مرة أخرى، وتجسد ذلك فى مفاوضات جنيف فى يوليو ٢٠٠٨، والتى تم خلالها صياغة أجندة الدوحة للتنمية (**July Package 2008**)، التى أكدت على تنفيذ كافة الضوابط الزمنية والكمية والصيغ الجديدة للدعم الزراعى التى أقرها مؤتمر هونج كونج. كما أكدت على ضرورة تخفيض ٧٥ ٪ من قيمة دعم التصدير بنهاية عام ٢٠١٠، وإلغائه تماماً فى نهاية عام ٢٠١٣. ونّصت الأجندة على ربط مدفوعات الصندوق الأزرق عند ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعى، وخفض دعم الحد الأدنى إلى ٢,٥٪، وعدم تجاوز الدعم الزراعى المحلى المشوه للتجارة ٥٪ من قيمة الناتج الزراعى للدول المتقدمة[2]. وقد تم التأكيد على تفعيل أجندة يوليو، خلال المؤتمر الوزارى السابع (ديسمبر ٢٠٠٩). كما ركز المؤتمر الوزارى الأخير (التاسع)، والمنعقد فى مدينة بالى الاندونيسية عام ٢٠١٣، على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك الضوابط، وتضييق مفهوم الدعم الأخضر، وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة. وطالب المؤتمر بخفض كمية الصادرات المدعمة بنهاية عام ٢٠١٣ إلى متوسط الكمية الفعلية خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ووضع حدود تقييدية للائتمان التصديرى[3]. على هذا النحو، لم ينفصل ملف الدعم الزراعى عن مفاوضات المنظمة منذ عام ١٩٩٥. ولا شك أن صياغة المنظمة لعدد من الضوابط المتعلقة بخفض الدعم الزراعى، - بدءاً من أجندة الدوحة ٢٠٠١، إلى أجندة يوليو ٢٠٠٨، ثم إلى بعض ضوابط الدعم التصديرى التى نص عليها الإعلان الوزارى لمؤتمر بالى ٢٠١٣-، سوف يُقدم فرصاً واسعة للدول النامية المُصدرة للسلع الزراعية، لتحسين أداءها فى السوق العالمى. فى هذا السياق، فإن تحليل

---

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى **ministerial declarationHong Kong 2005WTO**

(2) WTO, July 2008 package", Chairperson's texts.

(٣) رغم أن قضايا الدعم الزراعى حظيت باهتمام بالغ فى المؤتمر الوزارى التاسع (٢٠١٣)، تصاعد الخلاف بين الاتحاد الأوروبى وأمريكا، مع مجموعة **G-20**، بشأن سقوف الدعم الزراعى، وتقييد مكونات الدعم الأخضر، ووضع سقف لجميع انواع الدعم التصديرى. **(International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD)., 2013)**

هيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا، سيكون مفيداً للتعرف على مدى توافق، أو تعارض- ممارسات وسياسات الدعم الزراعى، الأوروبى والأمريكي، مع ضوابط منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: تحليل هيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا (١٩٩٥ ـ ٢٠١٢)

كما يوضح الجدول رقم (١) فإن المستوى الإلزامى(الحد الأقصى المربوط) لإجمالى مقياس الدعم الكلى، قد اتجه إلى الانخفاض التدريجى، منذ عام ١٩٩٥، حتى وصل فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٧,٢ مليار يورو، و١٩,١ مليار دولار على التوالى لكل من الاتحاد الأوروبى، وأمريكا. ومع ذلك ظلت القيمة الفعلية لمقياس الدعم الكلى، تقل عن الحد الأقصى بنحو ٣٥٪ و١٢٪ للاتحاد الأوروبى وأمريكا على التوالى. وهو ما يعني أنه حتى بعد التطبيق الكامل للضوابط التى تم وضعها بمقتضى اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، لا زالت هناك فرصة لتلك الدول لزيادة استخدام تدابير الدعم الزراعى[1].

جدول (١) تطور هيكل الدعم الزراعى للاتحاد الاوروبى ولامريكا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الفترة الزمنية	المستوى الالزامى (المربوط) لمقياس الدعم الكلى Bound Agreement Level of TAMS	المستوى الفعلى لمقياس الدعم الكلى Current TAMS (Amber box)	الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound	دعم الحد الأدنى Amber (de minimis)	الدعم الاخضر Green box	الدعم الازرق Blue box	اجمالى الدعم المحلى Total Domestic subsidies
الاتحاد الأوروبى (بالمليون يورو)*							
متوسط الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)	٨١,٩١	٨١,٩١		٧٨٠,٠٠			
١٩٩٥	٧٨,٦٢٢	٥٠,٠٢	٢٨,٦٤٦	٨٠٤	١٨,٧١٤	٢٠,٢٥٤	٨٨,١٩٠
٢٠٠٠	٦٧,١٥٩	٤٢,٦٥	٢٢,٥٠٥	٦٧٨	٢١,٨٤٢	٢٢,٢١٥	٨٧,٠٣٨
١٩٩٥-٢٠٠٠	٧٢,٩١٦	٤٨,٢٤٢	٢٤,٦٧٣	٤٤٨	٢٠,١٦٣	٢٠,٨٨٦	٨٨,٨٤٣,٤٤
٢٠٠١	٦٧,١٥٩	٢٩,٢٨١	٢٧,٨٧٨	٢٧٣	٢٠,٧٤١	٢٢,٢١٤	٨٣,٢٢٦
٢٠٠٥	٦٧,١٥٩	٢٤,٢٥٤	٤٢,٩٠٥	١,٩٢٥	٣٦,٢٥٤	١٤,٢١٤	٧٤,٧٢٧
٢٠٠١-٢٠٠٥	٦٧,١٥٩	٣٠,٨٢١	٣٦,٣٣٨	١,٧٢٨	٢٦,٤٦٣	٢٢,٥٥٥	٧٩,٨٣٩
٢٠٠٦-٢٠٠٩	٦٧,١٥٩	١٣,٩٩٣	٥٣,١٦٦	١,٤٨٧	٦٢,٩٤٧	٥,٩٥٢	٨٢,٨٩١

(١) لجأ كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا إلى التحايل على ضوابط المنظمة من خلال تخفيض الدعم الممنوح الى المجموعات السلعية، بينما يظل الدعم قائماً على بعض الاصناف أو البنود السلعية ـ التى من المحتمل أنها تحقق عائداً منخفضاً لمنتجيها، أو الأكثر عُرضة للتقلبات والتعرض لتداعيات الركود. (Power, 2013, p;4).

الفترة الزمنية	المستوى الالزامى (المربوط) لقياس الدعم الكلى Bound Agreement Level of TAMS	المستوى الفعلى لقياس الدعم الكلى Current TAMS (Amber box)	الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound	دعم الحد الأدنى Amber (de minimis)	الدعم الأخضر Green box	الدعم الأزرق Blue box	اجمالى الدعم المحلى Total Domestic subsidies
٢٠١٠	٦٧,١٥٩	٨,٢١٥	٥٨,٩٤٤	١,٩٨١	٦٥,٢٥٤	٥,٢٥٤	٧٨,٧٢٣
٢٠١٢	٦٧,١٥٩	٧,٨٩٢	٥٩,٢٦٧	٢,٢٥٤	٦٨,٢٥٨	٤,٢١٤	٨٠,٢٦٤
الولايات المتحدة الامريكية (بالمليون دولار)							
متوسط الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)	٢٣٨٧٩,١٠	٢٣٨٧٩,١٠		١٦٣٤,٣٠			
١٩٩٥	٢٣,٠٨٣,١	٦,٢١٣,٩	١٦,٨٦٩,٢	(١,٦٤٠,٨)	٢٠,١٢٥,٠٠٠	٧,٠٣٠,٠٠٠	٢٣,٣٦٨,٨٥٩
٢٠٠٠	١٩,١٠٢,٣	١٦,٨٠٢,٦	٢,٢٠٠,٧	(٧,٣٤٠,٧)	٥٠,٠٥٧	٠,٠٠٠	٦٦,٨٥٩,٥٨٧
١٩٩٥-٢٠٠٠	٢١,٠٩٣,٣	١٠,٤٠١,١	١٠,٦٩٢,١	(٣,٨٥٢,٦)	٣٧,٣٦٩,٨	٢,٥٣٥,٨	٥٠,٢٩٦,٨
٢٠٠١	١٩,١٠٢,٣	١٤,٤١٣,١	٤,٦٩٠,١	(٧,٠٤٢,٧)	٥٠,٦٧٢	٠,٠٠٠	٦٥,٠٨٥,١٣٠
٢٠٠٥	١٩,١٠٢,٣	١٢,٩٣٧,٦	٦,١٦٥,٧	(٥,٩٨٠,١)	٧٠,١١١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٨٣,٠٤٨,٥٩٨
٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩,١٠٢,٣	١١,١١٢,٣٩٥	٧,٩٨٩,٨٩٧	(٥,٨٨١,٥٢٥)	٦٢,٢٨٤,٢٠٠	٠,٠٠٠	٧٣,٢٩٧,٥٩٥
٢٠٠٦-٢٠٠٩	١٩,١٠٢,٣	٥,٣٦٩,٨١	١٣,٧٣٣,٤٩	(٣,٦٦٣,١)	٩٠,٦٧٧,٠٠	٠,٠٠٠	١١٨,٢٢٨,٢٢٥
٢٠١٠	١٩,١٠٢,٣	٣,٠١١,٧٩	١٦,٠٩١,٥	٥,٦٩٤,٢٢	١١٧,٢٢١	٠,٠٠٠	١٢٠,٢٢٢,٧٨٩
٢٠١٢	١٩,١٠٢,٣	٣,١٥٨,٢٣	١٥,٩٤٥,١	٦,٢١٤,٢٩	١٢٠,١٢٤	٠,٠٠٠	١٢٣,٢٨٢,٢٢٥

مصدر البيانات: World Trade Organization and Economic Research Service .Source: WTO; EU & USA Notifications. (٠) حتى عام ٢٠١٠، لم تقم دول الاتحاد الاوروبى للمنضمة منذ عام ٢٠٠٤، بتبليغ أرقام الدعم الى المنظمة، لذا ظل الحد الأقصى للدعم - حتى مع توسع الاتحاد الأوروبى مربوطا عند ٦٧,٢ مليار ورو، ومنذ عام ٢٠١١، قامت بعض من تلك الدول بتبليغ تدابيرها للدعم الى المنظمة. ومن ثم بلغ الحد الأقصى لقياس الدعم الكلى ٧٢,٢ مليار يورو.

والجدير بالذكر أنه بينما توقفت أمريكا عن استخدام تدابير دعم الصندوق الأزرق منذ عام ١٩٩٦، فقد توسع الاتحاد الأوروبى فى هذا النوع من الدعم - ولا سيما كجزء من السياسة الزراعية المشتركة *(Comman Agricultural policy, CAP)*، كما زاد استخدام الاتحاد الأوروبى لتدابير الدعم الأخضر بنحو ٣ مليار يورو. وتعتبر أمريكا أكثر استخداماً لذلك الدعم، والذى أصبح عنصراً هاماً فى سياستها الزراعية منذ ١٩٩٢. وتستحوذ المدفوعات المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج على نحو ٤٠٪ من تلك التدابير[١].

(١) توسعت أمريكا فى استخدام المدفوعات المباشرة لدعم المزارع وتأمين دخله «الصندوق الاخضر» والتى أصبحت عنصراً هاماً من الدعم المقدم للزراعة فى أمريكا منذ عام ٢٠٠٢، ولا سيما مع برنامج معونات الغذاء. **(Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009)**

جدول (٢) تطور الدعم التصديرى للاتحاد الأوروبى وأمريكا للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

	المستوى الالزامى (المربوط) لدعم التصدير Bound commitment level of Export Subsidy	المستوى الفعلى لدعم التصدير CurrentLevel of Export Subsid	الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound Gap
الاتحاد الأوروبى (بالمليون يورو)*			
متوسط الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)	12,4	12,34	
١٩٩٥	11,8	4,91	6889
٢٠٠٠	7,4	2,8	4601
١٩٩٥-٢٠٠٠	7,4	3,414	3997
٢٠٠١-٢٠٠٥	7,4	4,587	2824
٢٠٠٦-٢٠٠٩	7,4	3,412	3999
٢٠١٠	7,4	1,002	6409
٢٠١٢	7,4	420	6991
الولايات المتحدة الامريكية (بالمليون دولار)			
متوسط الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)	914.1	914.1	
١٩٩٥	585	25.6	559.4
٢٠٠٠	585	15.3	569.7
١٩٩٥-٢٠٠٠	585	83.6	501.4
٢٠٠١-٢٠٠٥	585	40.5	544.5
٢٠٠٦-٢٠٠٩	585	6.12	578.88
٢٠١٠	585	3.14	581.86
٢٠١٢	585	1.96	583.04

Source: World Trade Organization and Economic Research Service. WTO EU & USA Notifications

وفيما يتعلق بدعم التصدير، فكما يوضح الجدول (رقم ٢)، فقد نجح اتفاق الزراعة فى النزول به، وربطه - منذ عام ٢٠٠٠ -، عند سقف ٧,٤ مليار يورو للاتحاد الأوروبى، و٥٨٥ مليون دولار لأمريكا. وقد توسع الاتحاد الأوروبى فى منح الدعم المباشر لمصدري معظم السلع الزراعية، ولا سيما منتجات الألبان والفواكه والخضروات واللحوم خلال تلك الفترة. بينما ركزت أمريكا على برامج الدعم الحكومى لمصدري الألبان[1].

(١) رغم قيام أمريكا بخفض المبالغ الموجهة للدعم التصديرى منذ عام ١٩٩٥، - عدا قطاع الألبان-، فلا زالت تستخدم بكثافة أنواع الدعم ذات الأثر المماثل كالائتمان التصديرى. حيث زادت حصة الصادرات المغطاة بتلك التدابير من ٦,٥٪ لإجمالى صادرات أمريكا عام ١٩٩٥، إلى ١١٪ فى عام ٢٠٠٠. (Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003 , pp; 18-20).

ولم تختلف الصورة كثيراً منذ عام ٢٠٠١، حيث اتجه الدعم الأصفر المشوه للتجارة إلى التزايد خلال الفترة ٢٠٠٣– ٢٠٠٥، فى أمريكا، بينما انخفض فى الاتحاد الأوروبى، كجزء من السياسات الزراعية الإصلاحية. ومن جهةٍ أخرى، تزايدت عملية نقل الدعم من الصندوق الأصفر إلى مدفوعات الصندوق الأخضر، ولا سيما لأمريكا، حيث استحوذت تلك المدفوعات على نحو ٨٣٪ من إجمالى الدعم فى عام ٢٠٠٥م[١]. كما ارتفع استخدام الاتحاد الأوروبى للدعم التصديرى، بنحو ٢ مليار يورو خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، بينما اتجه إلى التناقص فى أمريكا[٢]. وكما يتضح من الجدول رقم (١) فخلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٢، استمر الاتجاه نحو ارتفاع مدفوعات الدعم الأخضر فى أمريكا لأكثر من ٩٧ ٪ من إجمالى الدعم المحلى الزراعى عام ٢٠١٢. بينما وصلت إلى نحو ٦٨,٣ مليار يورو فى الاتحاد الأوروبى. حيث إنطوت الاصلاحات الزراعية على آليات تسمح بعملية التحول بين الصناديق - زعماً بأن ذلك يتوافق مع ضوابط المنظمة بتخفيض الدعم المشوه لصالح الدعم الأخضر المسموح به -، إلا أن مكونات تلك الحزمة من الدعم الأخضر تنطوى على نحو ٤٠٪ مدفوعات غير مباشرة، تساهم فى تعزيز الإنتاج الزراعى، وخفض سعره العالمى[٣]. أما عن دعم التصدير، فلا زال مرتفعاً فى الاتحاد الأوروبى، ولا سيما بسبب الإصلاحات الأخيرة للسياسة الزراعية، حيث يستحوذ قطاع اللحوم والألبان على دعم يفوق ٥٠٪ من

---

(١) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نحو ١٠ مليار يورو من الدعم غير المشوه للتجارة، تم إحلالها محل ٢٠ مليار يورو لأكثر مدفوعات التجارة تشويهاً استناداً الى السياسة الزراعية المشتركة. **(Kripke, 2005, p;6)**

(٢) رغم تناقص قيمة الدعم التصديرى لدول الاتحاد الاوروبى منذ عام ٢٠٠٤، ظلت مكون هام لكمية السلع المصدرة. حيث استخدمت كثير من السلع المصدرة أكثر من ٦٠٪ من السقف المخصص لكميتها (الألبان ٦٥٪، الخضروات والفواكه ٩٠٪، السكر ٦٦٪). ومن جهة أخرى تخلت أمريكا عن منح دعم تصديرى للألبان منذ عام ٢٠٠٢. **(Griffith, Tobias and Tim, 2013, pp;4-8)**

(٣) بالنسبة للاتحاد الأوروبى: عملت السياسات الزراعية الاصلاحية على تحويل جانب كبير من الصندوق الأزرق ومن الدعم الأصفر، إلى الصندوق الأخضر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). كما سمح تعديل القانون الزراعى الأمريكى فى عام ٢٠٠٨، بزيادة الدعم الممنوح للمزارع لتعويضه انخفاض العائد، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٢ اخطرت أمريكا منظمة التجارة العالمية بأن معظم الدعم الحكومي لتأمين المزارع يعتبر دعماً أخضر، بينما هو فى الواقع تدابير تؤثر على الإنتاج. **(Bureau and Sébastien, 2013, pp;6-9)**

قيمته التصديرية. وظلت المشكلة القائمة فى أمريكا، هى تصاعد التدابير ذات الأثر المماثل[1].

ملخص ما سبق، لم ينجح اتفاق الزراعة فى تحقيق خفضاً فعّالاً فى إجمالى الدعم الزراعى لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا، حيث سمح الاتفاق بتحريك الدعم من الصندوق المشوه، إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء. والأبعد من ذلك، تضمنت السياسة الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبى (CAP) ولأمريكا (US farm bill) تدابير تسمح بمواصلة التوسع فى منح دعم غير مباشر للمنتجين الزراعيين المحليين تحت برامج الدعم الاخضر، وتتيح استمرار الدعم التصديرى على بعض المنتجات. على هذا النحو، فإن تنفيذ ضوابط المنظمة، يعتبر هو الحل لتشكيل هيكل غير مشوه للدعم الأوروبى والأمريكى، وهو ما يجعل من المتوقع أن يكون لتلك الضوابط، آثاراً ايجابية على أداء الدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية.

رابعاً: قياس أثر الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية

من المهم التعرف على التأثير الذى تمارسه تدابير الدعم الفعلى - الأوروبى والأمريكى - على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، وذلك لتقدير المكاسب المتوقعة لتلك الدول النامية، من جراء تنفيذ أمريكا والاتحاد الأوروبى لضوابط الدعم الزراعى المنصوص عليها فى المنظمة. وسيتم فى هذا الصدد، قياس وتحليل هذا الأثر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، لـ١٥ دولة نامية (وصاعدة)، والتى تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية (أي مُصدراً صافياً **net exporter** للمنتجات الزراعية)[2].

---

(١) بمقتضى السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبى، فقد ظل دعم التصدير لمواجهة ارتفاع تكاليف المنتجات الغذائية المصنعة بسبب ارتفاع تكلفة السكر بعد تخفيض دعمه. وفى أمريكا، تم الإقرار على تحويل جانب من المساعدات الغذائية كمساعدات نقدية تمنح للمصدرين لشراء مدخلات محلية. حيث عاد الدعم التصديرى المباشر لقطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، والذى يستحوذ على نحو ٢ مليون دولار سنوياً كدعم سعرى. **(Hanrahan, Charles E. 2013, p;4),**

(٢) تم اختيار عينة الدول فى إطار مجموعة الكيرنز: وهى مجموعة أكبر الدول المصدرة لمنتجات زراعية،=>

١- تحليل أداء الصادرات الزراعية للدول النامية وعلاقته بالدعم الأوروبى والأمريكى

رغم تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة بخفض الدعم المحلى والتصديرى الذى تمنحة الدول المتقدمة لسلعها الزراعية، فإنه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، لم تزد حصة الصادرات الزراعية لدول العينة الا بنحو ٤,٣٪ لاجمالى الصادرات العالمية. ولم تنجح تلك الدول فى تحسين مزاياها النسبية فى السوق العالمى سوى من ٢,٩ فى عام ١٩٩٥ إلى ٣,٤ فى عام ٢٠٠٠. ويّدُل ذلك، على استمرار انتهاج كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا لممارسات دعم زراعى، ذات أثر تشويهى[١]. حيث لم ينجم عن تنفيذ اتفاق الزراعة تحّقُق فوائد ملموسة لدول العينة. فكما تشير البيانات، أنه خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تّحسن الأداء التصديرى لدول العينة تحسناً طفيفاً، حيث ارتفعت حصة صادراتهم فى السوق العالمى بنحو ٣٪ مقارنةً بالفترة السابقة. وتكاد لم تكتسب تلك الدول، ميزة نسبية جديدة مقارنةً بالفترة السابقة. والجدير بالذكر، أنه أثناء وبعد تنفيذ احكام اتفاق الزراعة، توسع كل من الاتحاد الأوروبى

=وتضم ١٥ دولة نامية وصاعدة ، و٤ دول متقدمة(**Australia, Canada, New Zealand and South Africa**. ودولة **Hungary** . وتتمثل مجموعة الدول التى تم اختيارها فى: **Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Fiji, Guatemala, Indonesia, Malaysia, Pakistan, Paraguay, Philippines, Thailand and Uruguay.** وتستحوذ تلك الدول على نحو ٢٥٪ من إجمالى الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية. وتعتبر مصدراً صافياً لتلك المنتجات. وتخضع معظم تلك الدول إلى معدلات الخفض المتعلقة بالدول النامية، وعدد منها يعتبر من الدول الأقل نمواً التى لا تلتزم بإجراء خفض على تدابيرها من الدعم الزراعى. لمزيد من المعلومات : **www.cairnsgroup.org**

(١) يقوم الاتحاد الاوروبى منذ عام ١٩٩٥، بتبليغ منظمة التجارة العالمية باخطارات دعم التصدير على مستوى المجموعات فقط، وليس الأصناف، وهو ما يسمح بحرية التصرف في إعادة توزيع الدعم عبر المنتجات ضمن فئة المجموعة. فى هذا الصدد، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، تجاوز الدعم الفعلى ذلك الحد الاقصى الالزامى لخمس مجموعات (المنتجات المصنعة، ومنتجات الألبان، السكر، القمح، الحبوب الخشنة). وشهدت أمريكا نفس الوضع خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ لمنتجات الألبان واللحم غير البقرى. لذلك تعتبر أكثر الدول التى تضررت من تلك السياسة، البرازيل، تايلاند والهند واوروجواى التى تعتمد على تصدير تلك المنتجات **(Elbehri, A. 2005, p;11)**.

وأمريكا فى ظاهرة تحويل الدعم بين الصناديق[1]. وقد شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) تحسناً ملموساً فى الأداء التصديرى لمعظم دول العينة، حيث ارتفعت حصتهم فى السوق العالمى بنحو ٦,٧٪، كما تمكن معظمهم من اكتساب مزايا نسبية إضافية فى الأسواق الزراعية، وارتفع مؤشر الميزة النسبية إلى نحو ٧,٥ درجة. وتُعتبر الدول المصدرة للفواكه والخضروات وللقمح والحبوب من أكثر الدول المستفيدة من خفض تدابير الدعم التصديرى والدعم المحلى المباشر[2].

جدول (٣) تطور أداء الصادرات الزراعية لدول العينة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الصادرات ذات الميزة النسبية (الأكثر تأثراً بالدعم الزراعي)	2012-2010			2006-2009			2001-2005			1995-2000			الدول
	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	
الحبوب- القمح- البذور الزيتية- الخضروات	25	23.62	2.9	19.8		2.7	8.5	6.89	2.29	7.70	1.50	2.24	ارجنتين
السكر- الحبوب- القمح	17	-0.95	3.2	33.6	-1.25	4.5	4.3	13.09	3.72	2.88	0.02	2.90	اوستراليا
الفواكه	1.8	1.2	0.18	0.9	7.5	0.28	0.7	1.44	0.34	0.89	3.17	0.38	الفلبين
قمح- بذور زيتية	2.5	0.8	2.2	1.4	22.1	1.9	1.0	13.01	0.22	0.68	0.34	0.22	باكستان
بذور زيتية- السكر- الحبوب	14.1	-5.6	0.9	19	13	1.5	7.5	6.54	0.16	4.29	2.05	0.14	باراجواي
السكر- القمح	7.9	7.9	2.9	7.2	15.2	2.6	2.5	-1	2.21	2.77	0.58	2.25	تايلاند
البذور الزيتية- الحبوب- الالبان	4.1	-4.31	4.4	7.2	9.65	1.9	5.5	2.58	0.22	4.32	3.13	0.25	اوروجواي
الفواكه	5.9	12.5	2.3	7.2	-16	2.1	1.5	11.74	1.59	1.92	7.02	1.74	ماليزيا
بذور زيتية- قمح- لحوم	8.4	-0.04	1.7	8.3	22.5	1.9	1.1	7.86	2.1	0.96	0.96	1.42	المكسيك
الأرز- الخضروات- القمح	7.4	11.2	2.1	5.5	14.6	1.3	1.6	5.1	2.1	2.11	0.60	1.14	الهند
السكر	6.7	2.2	1.4	3.2	0.56	1.1	3.6	5.84	0.22	4.52	4.18	0.27	جواتيمالا
الخضروات	1.8	2.2	1.1	3.6	0.6	0.9	4.0	5.46	0.29	4.92	0.23	0.36	كوستا
السكر- الحبوب	2.2	2.2	0.82	1.1	22.1	0.7	1.7	8.83	0.50	2.37	2.39	0.64	كولومبيا
الفواكه- الحبوب- البذور الزيتية	5.4	0.11	1.12	4.2	8.2	1.2	3.9	6.94	1.99	4.26	1.66	1.04	شيلى
بذور زيتية	3.4	11.2	1.2	2.2	12.6	0.08	2.1	6.72	0.08	3.03	7.93	0.07	إندونيسيا
	7.54	4.3	28.4	7.5	9.4	24.7	3.3	6.74	18.0	3.2	2.4	15.1	الاجمالى

مؤشر Xw يشير الى الميزة النسبية الظاهرة RCA - [(الصادرات الزراعية للدولة/ صادراتها الكلية) /(الصادرات الزراعية العالمية/ الصادرات الكلية العالمية)]. أما Xg فهو معدل نمو الصادرات الزراعية للدولة الى العالم. المؤشرات حُسبت بمعرفة الباحث بالرجوع الى المصادر التالية: UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database, WTO Statistics

(١) اتسمت الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، - والتى شهدت تطبيق بعض السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبى ولأمريكا - بانتهاج تدابير للاستفادة من ثغرات اتفاق الزراعة، منها: زيادة استخدام الحد الأدنى – **de minimize**– المخصص وغير المخصص، أي ١٠٪ يتم خصمها من مقياس الدعم المشوه **TAMS**. ، ومع ارتفاع القيمة النقدية للناتج الزراعى لتلك الدول، فإن هذا البند - كرقم مطلق - اتجه للارتفاع، كما لجأت أمريكا إلى التوسع فى تدابير الدعم الأصفر طالما أنه لا يتجاوز الحد الالزامى للمنظمة. **(Johnson , 2009, pp;8-11)**.

(٢) خلال عام ٢٠٠٨، استحوذت محاصيل القطن والأرز والسكر وفول الصويا على ٩٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر المقدمة للمزارعين فى أمريكا، بينما نفس هذه المنتجات فى الاتحاد الأوروبى، - بجانب اللحوم- تتلقى مدفوعات غير مباشرة. ولكن جانب منها مدفوعات ترتبط بالبيئة ومساعدات الغذاء.**(Matthews, Alan, 2013, p; 2)**

وخلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) والتى تم خلالها الخفض التدريجى لتدابير الدعم التصديرى تمشياً مع الإعلان الوزارى لمؤتمر هونج كونج بازالة هذا الدعم فى نهاية عام ٢٠١٣، فقد حققت بعض دول العينة مزايا نسبية جديدة، واكتسبت حصة جديدة فى الأسواق العالمية. ومن جهةٍ أخرى، حيث لازال هناك دعم تصديرى على الألبان واللحوم سواء من جانب الاتحاد الأوروبى أو من جانب أمريكا، فلم تشهد الدول المصدرة لتلك المنتجات استفادة كبيرة. والجدير بالذكر، أن ما قلل من الاستفادة المتوقعة لتلك الدول، هو ارتفاع استخدام الدعم الأخضر، ولا سيما فى امريكا، حيث ارتفعت قيمة الدعم الأخضر بنحو ٣٢,٥٪ فى متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢). على هذا النحو، ارتفعت الميزة النسبية لإجمالى دول العينة، بشكل هامشى إلى نحو ٧,٥٤ درجة فى متوسط الفترة ٢٠١٠-٢١٢، بينما ارتفعت الحصة السوقية للصادرات الزراعية لتلك الدول بنحو ٣,٧٪ فى متوسط تلك الفترة، مقارنةً بالفترة السابقة[١].

استناداً الى ما سبق، فإن الأداء المتواضع لدول العينة فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية، يمكن أن يُنسب فى جانب منه الى التشوهات التى تنجم عن سياسات الدعم الزراعى المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبى وأمريكا. ويلاحظ أن تلك الممارسات قد تفاقمت بعد الانتهاء من تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة، والذى انطوى على ثغرات تتيح للدول المتقدمة الاستمرار فى زيادة الدعم ولكن «تحت مظلة مشروعة من برامج وتدابير سياستها الزراعية». على هذا النحو، اكتساب الدول النامية لحصص عادلة فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية، يقتضى تنفيذ ضوابط المنظمة، والمتعلقة بالدعم الزراعى.

---

(١) قام الاتحاد الأوروبى منذ عام ٢٠٠٨ بازالة الدعم من على صادرات الفواكه والخضروات وصادرات السكر كجزء من أجندة السياسة الزراعية المشتركة. وفى عام ٢٠١٢.، عاد دعم قطاع الألبان مرة أخرى ـ بعد ازالة الدعم التصديرى عنه منذ عام ٢٠٠٩- كجزء من برنامج تمويل المشتريات الحكومية. ومن جهةٍ أخرى عادت أمريكا لدعم قطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، سواء بشكل مباشر، أو من خلال تمويل الصادرات.**(Shields , Dennis A, 2013, p;7)**

٢- التقدير الكمى لتأثير الدعم الزراعى الأمريكى والأوروبى على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة

يستند تقدير أثر الدعم المحلى والتصديرى لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا، على الصادرات الزراعية لدول العينة (الـ١٥ دولة)، الى صياغة نموذج قياسى. وعلى هذا النحو، تنصرف الدراسات السابقة المتعلقة بتقدير أثر الدعم والسياسات الحمائية كمحددات لأداء الصادرات الزراعية، إلى صياغة وتقدير إما دالة للطلب على الصادرات الزراعية، أو دالة تعكس العوامل المحددة لجانب العرض. على هذا النحو، تعتبر ممارسات وتدابير الدعم الممنوحة من قبل الدول المتقدمة، من أهم المتغيرات التفسيرية، التى تؤثر بدورها على السعر النسبى للصادرات الزراعية فى السوق العالمى، ومن ثم على حجم وحصة الصادرات الزراعية للدول المتضررة من هذا الدعم، فى السوق العالمى. وبشكل أكثر تحديداً، سوف يتركز النموذج محل التقدير- فى البحث الحالى، على متغيرات الدعم الزراعى كمتغيرات تفسيرية، حيث إن الهدف ليس تقدير دالة للصادرات الزراعية، بل هو تقدير التأثير المتوقع ان يحققه خفض الدعم الزراعى- ولا سيما مع تطبيق ضوابط منظمة التجارة العالمية- على أداء الصادرات الزراعية فى السوق العالمى[1]. وفى هذا السياق، يتم تقدير النموذج التالى:

$$Xw = \beta_0 + \beta_1 DS + \beta_2 ExS + \varepsilon \qquad (1)$$

حيث تشير Xw الى حصة الصادرات الزراعية لكل دولة من دول العينة، إلى الصادرات الزراعية العالمية. أما DS، و ExS فتشير على التوالى، إلى الدعم المحلى، ودعم التصدير لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا. وسيتم التعبير عنهما كالتالى: مقياس الدعم الكلى (AMS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعى لكل من الاتحاد الأوروبى ولأمريكا.

---

(١) استندت معظم الدراسات المختصة بتقدير أثر الدعم على الصادرات الزراعية للدول النامية الى تقدير مرونات دوال الطلب والعرض لتلك الصادرات باستخدام نموذج التوازن الجزئى، أو الاستناد الى نموذج تحليل التجارة العالمية، **GTPA** والذى يختبر سيناريوهات أثر تخفيض الدعم على الأسعار العالمية للمنتجات الخاضعة للدعم، وتأثير ذلك على مستوى الرفاهة بالدول النامية المتضررة من الدعم. لمزيد من التفاصيل حول تلك الدراسات، ارجع إلى: **(Hoekman, and Olarreaga, (Renwick , Alan , Cesar Revoredo-Giha, and 2003), (Deb, and Narayan, 2006), Luiza Toma, 2010), (Philippidis, and A. Renwick, 2011), (Belghazi, Saad, 2013)**

ومقياس إجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة (OTDS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعى. وقيمة الدعم الأخضر (GS) ٪ لقيمة الناتج الزراعى لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا. كما سيتم استخدام قيمة الدعم التصديرى المباشر كنسبة من قيمة الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبى فقط (والذى يستحوذ على ٩٧٪ من قيمة ذلك الدعم). وسيتم تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، لكي تعكس ـ القيم المُقدرة ـ التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الاجل لمتغيرات الدعم الزراعى على أداء الصادرات الزراعية، وفى نفس الوقت توضح مدى قدرة سياسات تخفيض الدعم، على تحقيق زيادة مستقرة فى حصة الصادرات الزراعية لدول العينة فى السوق العالمى. فى هذا السياق، وبعد إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (١) لكل دولة من دول العينة، وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، سيتم استخدام اختبار تصحيح الخطأ، والذى يعكس التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل لتدابير الدعم الزراعى على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة. فى هذا الصدد سيتم تقدير النموذج السابق، على النحو التالى[1]:

$$\Delta Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{2} \Delta Y_{it} + \sum_{j=1}^{2} \Delta X_{it} + \varpi \varepsilon_{it-1} \qquad (2)$$

حيث تشير Δ إلى الفروق ، و X الى المتغيرات المستقلة، أما ε فتشير الى بواقى انحدار المعادلة رقم (١) و تشير ϖ الى معامل التعديل الجزئى. ومن ثم تشير المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية الى: التأثيرات قصيرة الأجل لزيادة أو انخفاض قيم المتغيرات التفسيرية، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية الى اجمالى الصادرات العالمية. وفى

(١) تم الاستناد إلى اختبار ديكى فولر المُطّور **Augment Dickey-Fuller**، ووفقاً له يكون الفرض العدمى هو عدم سكون السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة)، مقابل الفرض البديل هو سكون السلاسل الزمنية (عدم وجود جذرالوحدة). وقد تم إجراء الاختبار لكل من القيم المطلقة (المستوى) للسلاسل الزمنية وللفروق الأولى لها. وأظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. وفيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، فأظهرت النتائج أنه لمعظم الدول يوجد متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج. النتائج متاحة لدى الباحث، ولم يتم وضعها لاغراض عدم التطويل.

إطار البحث، تم إجراء الاختبار لمجموعة الدول معاً من خلال تجميع السلاسل الزمنية مقطعياً (Pooling)، وذلك للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، حتى يتسنى استخدام القيم المقدرة للمعاملات، فى محاكاة ضوابط المنظمة بشأن القيم المستهدفة للدعم، والتى تستند الى تخفيض الحد الاقصى المربوط بمقتضى اتفاق الزراعة. ومن ثم يصبح عدد المشاهدات (١٥ دولة ×١٢ سنة=١٨٠). وبتقدير النموذج، والمعبر عنه بالمعادلة رقم (٢)، يمكن التوصل إلى النتائج التى يوضحها الجدول التالى:

جدول (٥) : نتائج تقدير أثر الدعم الزراعى على صادرات دول العينة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع: ΔXw	الاتحاد الاوروبى		الولايات المتحدة الامريكية	
$\Delta(Xw_{-1})$	0.32 (2.6)*	0.44 (1.3)	3.25 (0.90)	1.05 (1.1)
$\Delta(Xw_{-2})$	0.6 (3.7)*	0.89 (1.9)**	0.11 (1.8)***	2.11 (2.3)**
$\Delta(AMS_{-1})$	-0.66 (-3.1)*		-0.98 (2.9)*	
$\Delta(AMS_{-2})$	-0.62 (-3.1)*		-1.1 (5.2)*	
$\Delta(OTDS_{-1})$		-0.38 (3.1)*		-0.75 (-4.7)*
$\Delta(OTDS_{-2})$		-0.45 (4.9)*		-0.90 (5.1)*
$\Delta(GS_{-1})$	-0.06 (1.6)***	0.08 (1.35)	-0.02 (1.4)	-0.04 (1.2)
$\Delta(GS_{-2})$	-0.03 (2.4)**	-0.01 (2.6)**	-0.08 (8.1)*	-0.07 (5.6)*
$\Delta(ExS_{-1})$	-1.58 (5.3)*	-2.09 (3.3)*		
$\Delta(ExS_{-2})$	-2.11 (7.2)*	-1.80 (5.4)*		
ϖ	-0. 63 (2.9)*	-0. 53 (2.3)**	-0. 74 (3.4)*	-0.42 (1.64)***
R^2	0.78	0.64	0.82	0.72
Log likelihood	-132.8	-82.8	-136.54	-211.25

تم اجراء تقدير منفصل لمعادلة الصادرات الزراعية باستخدام مقياس الدعم الكلى، ومقياس اجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة تجنباً لحدوث ارتباط خطى بين المتغيرات. *، **، *** تشير الى المعنويات عند مستوى ثقة ٩٩%، ٩٥%، ٩٠% على التوالى. القيم بالاقواس تشير الى قيم t الاحصائية.

تشير نتائج تقدير النموذج إلى **تحقق فرضية البحث**، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعى الممنوح بواسطة الاتحاد الأوروبى وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحواذها على حصص تصديرية أعلى فى السوق العالمى. فى هذا الصدد، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعى الممنوح بواسطة الاتحاد

الأوروبى وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحواذها على حصص تصديرية أعلى فى السوق العالمى. فى هذا الصدد، إذا انخفض الدعم المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعى للاتحاد الأوروبى بنحو ١٠٪، سوف ترتفع حصة دول العينة فى السوق العالمى للصادرات الزراعية بعد فترتين بنحو ٤,٥٪(٣,٨٪ بعد فترة واحدة)، بينما يؤدى انخفاض تلك النسبة لأمريكا، الى ارتفاع الحصة العالمية للصادرات الزراعية للدول النامية بنحو من ٧,٥٪ إلى ٩٪. كما تؤكد النتائج أن انخفاض مقياس الدعم الكلى المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعى الأمريكى بنحو ١٠٪، يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بالسوق العالمى بنحو ١١٪، بينما انخفاض قيمة هذا المقياس كنسبة من الناتج الزراعى للاتحاد الأوروبى سيعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ٦,٢٪ فى السوق العالمى. والجدير بالذكر، أن الدعم الأمريكى يمارس تأثير أكثر تشويهاً لأداء أو حصص الدول النامية فى سوق السلع الزراعية، وربما يرجع ذلك الى قيام أمريكا بمنح تدابير الدعم لفترة طويلة لمنتجات الارز والقمح والحبوب والسكر، التى تحتل مكانة هامة فى هيكل بعض صادرات الدول النامية. والملاحظ أن مقياس إجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة، يمارس تأثيراً أكثر معنوية على صادرات الدول النامية من مقياس الدعم الكلى، مما يؤكد على الأثر التشويهى للدعم الأزرق (فى الاتحاد الأوروبى)، ولدعم الحد الادنى الذى توسّع كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى منحه لمنتجات استراتيجية خلال السنوات الأخيرة[1].

كما توضح النتائج أن ارتفاع قيمة الدعم الأخضر، تمارس تأثيراً منخفض القيمة، ولكنه معنوى - وبصورة ملحوظة لأمريكا. وفى هذا السياق، اتجاه حصة الدعم الاخضر

(١) إعمالاً للاصلاحات الزراعية المنصوص عليها فى عام ٢٠٠٨، لكل من الاتحاد الأوروبى، وأمريكا، فقد انخفض مقياس الدعم الكلى للحوم، والحبوب، والقمح والفواكه والخضروات. ولكنه ما زال مرتفعاً على منتجات الألبان فى صورة دعم الحد الأدنى. والجدير بالذكر، أن قيمة الدعم الأدنى لقطاع الألبان فى أمريكا يفوق قيمته فى الاتحاد الأوروبى خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١٢. لذا انصرفت مفاوضات المنظمة حول تطبيق حد أقصى منخفض لدعم الحد الأدنى (٢,٥٪ للناتج الزراعى) (Grueff , James, 2013, pp;15-16).

الأوروبى والأمريكى لقيمة الناتج الزراعى، للتناقص بنحو ١٠٪، سوف تعمل على زيادة الحصة العالمية للصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ٠,١٪ و٠,٧٪ على التوالى. ويُمكن تفسير ذلك، بأنه على الرغم من أن كثير مكونات هذا الدعم تنطوى على برامج لا ترتبط مباشرةً بحجم الإنتاج الزراعى، فإن نحو ٤٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر، تتضمن تدابير ذات تأثير على قرارات الإنتاج الزراعى- فى الاتحاد الاوروبى وأمريكا- ومن ثم تنعكس بدورها على حجم وأسعار تلك المنتجات الزراعية فى السوق العالمى[1]. كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبى للدعم التصديرى على منتجاتها الزراعية بنحو ١٠٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه ارتفاع حصة الدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية بنحو ١,٨٪ الى ٢,١٪. وهو ما يدل على أن اتجاه الاتحاد الأوروبى لخفض الدعم على كثير من صادراتها الزراعية فى الفترة الأخيرة، استجابةً إلى ضوابط المُنظمة، نجح فى زيادة فرص التصدير لكثير من الدول النامية. كما تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التعديل الجزئى(ϖ) فى المعادلات السابقة تتراوح بين ٠,٤٢ إلى ٠,٧٤. وهو ما يشير إلى أن تحقيق علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى، وسياسات تخفيض الدعم الزراعى يتطلب فترة زمنية تبلغ نحو عامان وأربعة اشهر فى حالة انتهاج سياسات لخفض تدابير الدعم الاصفر (AMS)، ولكنها تكون أسرع (عام وأربعة أشهر) فى حالة انتهاج تدابير لتقليص الدعم المحلى المشوه للتجارة. وتشير قيمة R^2 أن تدابير الدعم الزراعى وحدها تنجح فى تفسير نحو من ٦٤٪ إلى ٨٢٪ من تغيرات حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بالسوق العالمى.

مجمل ما سبق: أكدت النتائج المتعلقة بتحليل وقياس أثر الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا، على أداء الصادرات الزراعية ـ **تحقق فرضية الدراسة** ـ حيث: (i) الدعم

(١) تعتبر أكثر تدابير الدعم الأخضر تشويهاً للتجارة: المدفوعات على أساس المدخلات، دعم سعر السوق، المدفوعات على أساس الناتج، والمدفوعات على أساس المساحة المزروعة. أما المدفوعات المرتبطة بالدخل والمنفصلة عن الإنتاج، **Deconple payment**، فهى الاكثر غموضاً، مما دفع الاتحاد الأوروبى وأمريكا للتوسع فى استخدامها لتستحوذ على ٢٥٪ من قيمة الدعم الاخضر. فى هذا الصدد، تطالب مجموعة دول العشرين، ودول الكيرنز بخفض تلك التدابير **(Camarago, and Henz, 2009, pp; 18-19)**

المحلى بكافة أنواعه والدعم التصديرى الذى تقدمه تلك الدول لقطاعها الزراعى يُقيد من فرص الدول النامية فى الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، ومن ثم تتضاءل قدرتها على المنافسة فى السوق العالمى. (ii) توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر - تحت برامج الدعم المستثنى، لا يعنى انخفاض الدعم المشوه للتجارة، بل يعنى القدرة على إخفائه، وهو ما يسهم فى تراجع حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى. على هذا النحو، - فإن الخيار الأمثل - أمام الاتحاد الأوروبى وأمريكا، لاثبات حسن نيتُهم تجاه الدول النامية «بأنهم يلتزمون باخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة ، وأنهم يسعون للحفاظ على مصالح الدول النامية»، هو الالتزام بضوابط أجندة ٢٠٠٨، (والتى تُفّعل أجندة هونج كونج ٢٠٠٥، وأجندة الدوحة ٢٠٠١) بشأن تحقيق معدل أعلى لتخفيض كافة أنواع الدعم الزراعى، ووضع حدود على آلية تحويل الدعم (Box shifting). ولا شك أن تنفيذ ذلك الخيار سوف يحقق مكاسب اضافية للدول النامية. فى هذا الصدد، يتناول الجزء القادم المضامين المنبثقة من تنفيذ ضوابط المنظمة كخيارات ضرورية لتحقيق خفض فّعّال للدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى، وتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة للسلع الزراعية.

خامساً: مضامين السياسة (ضوابط الخفض الفّعّال للدعم الزراعى)، والأثر المتوقع للدول النامية:

حتى يتسنى التأكد من تحقق فرضية الدراسة بأن «تخفيض معدلات الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا، سيعمل على تحسين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى»، سيتم محاكاة الضوابط المنصوص عليها فى أجندة يوليو ٢٠٠٨، والتى تعتبر امتداداً لقرارات مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، وتعتبر كذلك معياراً تستند اليه جميع المفاوضات اللاحقة للمنظمة فى تقييم ما تم التوصل إليه بشأن ملف الدعم الزراعى. وتنطوى تلك الضوابط على: تطبيق تخفيضاً معدله ٨٠٪، و ٧٠٪ لإجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة *(OTDS)* لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا على التوالى، وعلى ضرورة قيام الدول التى تخضع للخفض بجعل المستوى الذى تستخدمه فعلياً من الدعم يتطابق مع

الحد الاقصى المسموح به والذى يتحدد بتلك الضوابط، كما تنص الضوابط على ربط كل من تدابير الدعم الأزرق، ودعم الحد الأدنى (المخصص وغير المخصص) عند مستوى ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعى، على أساس قيم تلك التدابير خلال فترة تنفيذ اتفاق الزراعة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وذلك لضمان عدم التوسع فى تلك التدابير عن هذا الحد، كما تنص الضوابط على ربط مستوى الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا عند مستوى لا يتجاوز ٥٪ من قيمة ناتجهما الزراعى. كما طالبت أجندة يوليو: ٢٠٠٨، أن تكون الفترة التنفيذية لتلك الضوابط هي (٢٠٠٩-٢٠١٣). على هذا النحو، سيتم تطبيق تلك الضوابط على الاتحاد الأوروبى وأمريكا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، للتوصل إلى مقدار الخفض الفّعّال الذى يجب على تلك الدول الالتزام به سواء للحد الاقصى، أو للمستوى الفعلى للدعم. وينتهى التحليل بتقدير الأثر المتوقع لتنفيذ تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة.

١- نتائج محاكاة ـ ضوابط أجندة يوليو ٢٠٠٨ على الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى

إذا تم الالتزام بنسبة الخفض المنصوص عليها فى أجندة يوليو ٢٠٠٨، سيقوم الاتحاد الأوروبى، بالخضوع لنسبة تخفيض ٨٠٪، وسوف يُربط **المستوى النهائى «المسموح به» لاجمالى الدعم المحلى الى المستوى المنخفض(١٨,١ مليار يورو)**. ومن ثم يصبح الاتحاد الأوروبى مجبراً على خفض المستوى الفعلى للدعم المحلى المشوه للتجارة بنحو٤,٥٪، حتى لا يتعدى الحد الاقصى (١٨,١ مليار يورو) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). وعلى هذا النحو، ستختفى الفجوة بين المستوى الفعلى لل*OTDS*، والمستوى المربوط، وتصل قيمة كلاهما إلى ٥,٣٪ من الناتج الزراعى، وهى نسبة تتقارب مع المقترح أنها غير مشوهة للتجارة (٥٪) فى إطار مفاوضات المنظمة. ويعتبر ذلك **الخيار مقبولاً من جانب الاتحاد الأوروبى**، الذى إتجه بالفعل إلى تخفيض استخدامه لإجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة الى ما يقارب هذا الرقم، ومن ثم فلن يضطر الى تخفيض استخدامه للدعم، الا بنحو ٨٥٠ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). كما يعتبر ذلك الخيار **مقبولاً من جانب الدول**

النامية المُصدرة لمنتجات زراعية، حيث سينجم عنه تحسين قدراتهم على نفاذ الأسواق العالمية، ولكن بشرط عدم تحويل الدعم المخّفض إلى صندوق الدعم الأخضر[1].

جدول (٦) نتائج محاكاة ضوابط الدعم الزراعى والمنصوص عليها فى أجندة يوليو ٢٠٠٨

USA $ (2 nd option) 75% reduction	USA $ (1st option)70% reduction	EU27* €	خطوات نموذج المحاكاة
19.1	19.1	72.2	AFBAMS (1)
4.9	4.9	6.1	(FBBB(2.5% VOP) (2)
4.9	4.9	6.1	Non-product specific FBdm(2.5% VOP) (3)
4.9	4.9	6.1	product specific FBdm(2.5% VOP) (4)
33.8	**33.8**	**90.5**	Base OTDS=1+2+3 +4 (5)
25.35	23.66	72.4	Base OTDS reduction(80% for EU, 70% for USA)(6)
8.450	10.14	18.1	FBOTDS= 5-6 (2009-2012) (7)
8.89	8.89	18.95	Actual OTDS (2009-2012) (8)
4.95%	-14%	4.5%	Effective Rate of Reduction in Actual OTDS(9)
349,163.16	349,163.16	339,395.88	VOP(2009-2012) 10)
2.4%	2.9%	5.3%	Base OTDS (% VOP) (11)

تشير AFBAM(Agreement Final Bound Total AMS) إلى المستوى النهائى المربوط لمقياس الدعم الكلى -وفقاً لاحكام اتفاق الزراعة ١٩٩٥-، FBBB تشير الى المستوى النهائى المربوط لصندوق الدعم الازرق (المقترح الا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعى)، FBdm هو المستوى النهائى المربوط لدعم الحد الادنى – مقترح بألا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعى. Base OTDS هو مقياس اجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة فى فترة الاساس (١٩٩٥-٢٠٠٠)، FBOTDS المستوى النهائى "المربوط" لمقياس اجمالى الدعم المحلى بعد اجراء التخفيضات المقترحة. أما Actual OTDS، هو المستوى الفعلى لمقياس اجمالى الدعم المحلى. قيمة التخفيض المقترحة فى إطار أجندة الدوحة ٢٠٠٨، هي Base OTDS reduction. أما VOP عبارة عن قيمة الناتج الزراعى. فترة الاساس لربط مستوى الدعم الازرق ودعم الحد الادنى تكون (١٩٩٥-٢٠٠٠). * انضمام ١٢ أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبى منذ عام ٢٠٠٤، وانضمام رومانيا وبلغاريا في عام ٢٠٠٧، ترتب عليه ارتفاع الحد الاقصى الذى تم تبليغه للمنظمة الى ٧٢,٢ مليار يورو. ولكن الجدير ان ستونيا، ليتوانيا ومالطا ورومانيا ربطت سقوف AMS عند مستوى الصفر. أما بولندا والمجر والتشيك ربطت سقوف كبيرة. أما المجر ففى مرحلة التعديل. (WTO, Notifications on agricultural domestic subsidies)

(١) لم يعترض الاتحاد الأوروبى على تطبيق معدل الخفض (٨٠٪)، حيث أنه أعلن منذ عام ٢٠٠٨، من خلال السياسة الزراعية المشتركة (**CAP**) بأنها سيقوم بجدولة وخفض الـ**OTDS** في غضون السنوات القادمة.. وبالتالى، ذكرت الدول النامية فى مفاوضات المنظمة أن الاتحاد الأوروبي ليس من الضروري أن يبذل جهدا إضافياً، وبالتالي خفض السقف بنحو ٧٢ مليار يورو، سيكون مريحاً لكافة أطراف التفاوض. ولكن ما آثاراته الدول النامية هو قيام الاتحاد الأوروبى بتخفيض السقف المسموح به، مع مصاحبة ذلك برفع بنود الصندوق الأخضر - فى اطار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة.. **Popa, (Diana, 2012, pp; 175-176)**

وفيما يتعلق بأمريكا، فإن تطبيق الضوابط المقترحة (٧٠٪ خفض من المستوى الاساسى)، سيعمل على وصول الحد الأقصى المسموح به لـ*OTDS*، إلى ١٠,١٤ مليار دولار. حيث لا يزال المستوى الفعلى لمقياس الدعم المحلى يقل عن المستوى النهائى المربوط بنحو ١,٢٥ مليار دولار. على هذا النحو، تطبيق تلك الضوابط قد يسمح لأمريكا بزيادة المستوى الفعلى للدعم بنحو ١٤٪ للوصول به إلى الحد الأقصى المقترح (١٠,١٤ مليار دولار). ولا شك أن ذلك مرجعه أن أمريكا لا تقوم بالإبلاغ عن تدابير الدعم الأزرق فى مقياس الدعم الاجمالى، وهو ما يتسبب فى تخفيض قيمة المستوى الفعلى للدعم المحلى. وفى هذا الصدد، **لا يعتبر تطبيق تلك الضوابط خياراً مقبولاً للدول النامية** المصدرة لمنتجات زراعية[1]. ومن ثم، أمام أمريكا **خيارين**، إما أن تلتزم بإبلاغ المنظمة عن تدابير الدعم الأزرق ـ (الذى قامت بإدماجه ضمنياً تحت برامج الدعم الأخضر) ـ كجزء من صندوق الدعم المشوه للتجارة *(الـOTDS)*. ومن ثم فإن تطبيق معدل الخفض المطلوب ٧٠٪، سيضمن تحقيق خفضاً فعالاً فى المستوى الفعلى للدعم المحلى المشوه للتجارة، بما يضمن تثبيت قيمة هذا الدعم عند ٢,٩٪ من قيمة الناتج الزراعى. أما **الخيار الثانى، هو** أن تقبل أمريكا -مقترح مجموعة دول G-20، ودول كيرنز-بتطبيق معدل تخفيض أعلى (لا يقل عن ٧٥٪)، على الحد الأقصى المسموح به للـ *OTDS*- والبالغ قيمته ٣٣,٨ مليار دولار- خلال فترة الأساس، وهو ما يضمن انخفاض الحد الأقصى إلى أقل من قيمته الفعلية (البالغة ٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨)، وعندئذ ستكون أمريكا مجبّرة على تحقيق خفضاً فعالاً فى مستوى استخدامها الفعلى للـ*OTDS*، (بنحو ٤,٩٥٪)، حتى يصبح مساوياً لهذا السقف المسموح به، بما يسمح بتثبيت قيمة الدعم الفعلى عند ٢,٤٪ من الناتج الزراعى، وينعكس ذلك، بلا شك على مزيد من النفاذ العالمى للصادرات الزراعية للدول

(١) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، تم تقدير نحو ٢٢ مليار دولار فى موازنة الدعم الأمريكى الممنوحة للمزارعين، أنها ضمن مدفوعات الدعم الازرق التى ترتبط بمستوى ثابت أو تاريخى للإنتاج أو للأرض الزراعية، وتقدر وحدها بنحو ٦,٥٪ من قيمة الناتج الزراعى **(Carl Zulauf, 2012, p;2)**

النامية. ويعتبر ذلك الخيار مطروحاً من قبل الدول النامية فى مفاوضات المنظمة منذ عام ٢٠٠٨م[1].

٢- تقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية:

سيتم الإستناد إلى القيم المُقدرة فى ***معادلة نموذج تصحيح الخطأ***، والتى تعكس التأثير المتوقع لخفض الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى كنسبة للناتج الزراعى، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية (الـ١٥ دولة) فى متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). والهدف من تطبيق نتائج المحاكاة على المعادلات المقدرة للنموذج (الجدول رقم ٥)، هو تقدير الاستفادة المتوقعة لدول العينة، إذا كان تم الاستمرار فى اخضاع الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى لمزيد من التخفيضات والضوابط منذ بداية عام ٢٠٠١. ففى حالة **تطبيق الـEU**، للخفض المقترح ٨٠٪، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم وصول الحد الأقصى المسموح به الى ١٨,١ مليار دولار، لانخفض المستوى الفعلى للدعم إلى هذا الرقم، وهو ما يضمن انخفاض قيمة الدعم الى ٥,٥٪ للناتج الزراعى طوال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، بدلاً من القيمة الفعلية ١١,٧٪ فى متوسط تلك الفترة. وبالاستناد إلى القيم المقدرة لمعاملات تأثير الـOTDS، بالعمود رقم (٣)، فسوف يعمل تطبيق ذلك الخيار، على اكتساب الصادرات الزراعية لدول العينة حصة اضافية فى السوق العالمى تتراوح بين ٢,٣٪ الى ٢,٨٪. وفى حالة تطبيق الخيار الثانى **للولايات المتحدة**، فإن ذلك يضمن ثبات اقصى دعم مسموح به إلى نحو ٨,٤٥ مليار دولار، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم هبوط القيمة الفعلية إلى ذلك الحد المسموح به. وعلى هذا النحو تنخفض حصة الدعم فى الناتج الزراعى إلى نحو

(١) أعلنت أمريكا فى مفاوضات يوليو ٢٠٠٨، بأنها ستعمل على خفض الOTDS المسموح به إلى ١٤ مليار دولار، وقد قوبل هذا العرض بالرفض من قبل البلدان النامية، باعتبار هذا التخفيض غير كافي، حيث المستوى الفعلى لOTDs قد انخفض إلى حوالي ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ومن شأن ذلك السقف أن يسمح لأمريكا أن تضاعف المستوى الفعلى لإجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة، أو أن تعمل على «تحويل الدعم بين الصناديق». ومن ثم طالبت الدول النامية ولا سيما مجوعة دول الG-20 وبعض دول الcairns، منذ مفاوضات ٢٠٠٨، أن تقوم الولايات المتحدة بالموافقة على تخفيض سقف الOTDS، الى أقل من ٨,٥ مليار دولار، ولو بدولار واحد. (Popa , Diana, 2012, pp; 174-175).

٣٪ بدلاً من ١٢,٨٪ فى متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). وبالاستناد إلى القيم المقدرة بالعمود رقم (٥)، فمن المتوقع أن ينجم عن تنفيذ ذلك الخيار، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى بنحو ٧,٤٪ إلى ٨,٨٪. فى جميع الأحوال، فإن تطبيق خفض معدله ٨٠٪ للاتحاد الأوروبى، وتعميق معدل الخفض إلى ٧٥٪ لأمريكا، ينجم عنه زيادة حصة الدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية، لتبلغ نحو ٣٩,٤٪ فى متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وهي حصة تقترب من حصة الاتحاد الأوروبى (EU27)، والتى تبلغ نحو ٣٩٪ فى متوسط تلك الفترة.

مجمل ما سبق، تتفق نتائج نموذج المحاكاة مع مضمون الفرضية الرئيسية للبحث بأن الالتزام بتنفيذ ضوابط الدعم المقترحة فى إطار منظمة التجارة العالمية، سوف يضمن التخفيض الفّعّال للدعم الزراعى، بما ينجح فى تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى السوق العالمى. حيث محاكاة الضوابط المقترحة فى إطار منظمة التجارة العالمية (٨٠٪ للاتحاد الأوروبى)، وفرض معدل أعلى للتخفيض لأمريكا (٧٥٪)، سيعمل على ربط الحد الأقصى المسموح به للدعم المحلى عند مستويات منخفضة، وهو ما يدفع تلك الدول الى تطبيق خفضاً فّعّالاً فى مستوى استخدامها للدعم، بما لا يتجاوز ذلك الحد الأقصى المسموح به. **ومما لا شك فيه أن** تنفيذ تلك الضوابط، سيضمن عدم تجاوز الدعم الزراعى عن ٥٪ من قيمة الناتج الزراعى، الأمر الذى يضمن حصة سوقية أعلى للدول النامية التى تعتمد على الصادرات الزراعية كمصدر رئيسى لمستوى معيشتها. ومن المحتمل أن يكون التزام الاتحاد الأوروبى وأمريكا بضوابط منظمة التجارة العالمية، بمثابة حافز لهما على صياغة سياسة زراعية تتضمن برامج لهيكلة تدابير الدعم الزراعى بكل أنواعه تجاه الحد المسموح به، وكذلك التخلى كليةً عن **الدعم التصديرى المباشر،** ووضع حد لاستخدام التدابير الأخرى ذات الأثر المماثل لدعم التصدير، وهو الأمر الذى يسمح للدول النامية بالمنافسة العادلة فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية.

سادساً: خاتمة البحث (الملخص والنتائج):

رغم اخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة والعادلة منذ اتفاق الزراعة، والذى تم تدشينه فى إطار منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، إلا أنه بعد مرور ما يزيد عن ١٥ عاماً من تنفيذ الاتفاق، فلا زالت الدول المتقدمة – ولا سيما الاتحاد الأوروبى وأمريكا – تتمادى فى استخدام مستويات مرتفعة للدعم الزراعى، وهو ما يعمل على وقوع المنتجين المحليين فى الدول النامية تحت وطأة المنافسة السعرية غير المشروعة، ومن ثم تفتيت قدراتهم التنافسية فى الأسواق الخارجية. والأمر الأكثر خطورة، والذى ساعد اتفاق الزراعة، على تدشينه ضمنياً، هو توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم الزراعى من الصندوق المشوه للتجارة-والخاضع لضوابط الخفض من قبل اتفاق الزراعة- الى الصناديق المسموح بها والمستثناه من ضوابط الخفض فيما يعرف بتحويل الدعم بين الصناديق Box Shifting. والجدير بالذكر، أن السياسات الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبى ولأمريكا تنطوى على تدابير وبرامج تسمح بممارسة تلك التحايلات. فى هذا الصدد، أصبح ملف الدعم الزراعى جزءاً لا يتجزأ عن المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تأرجحت تلك المفاوضات بين أجندة الدوحة ٢٠٠١، حتى أجندة الدوحة (يوليو: ٢٠٠٨)، والتى نجم عنها صياغة عدد من الضوابط والقواعد بشأن خفض واعادة هيكلة الدعم الزراعى. وقد تأكدت تلك الضوابط فى إطار الاعلان الوزارى للمؤتمر التاسع للمنظمة والذى انعقد بمدينة بالى فى ديسمبر ٢٠١٣.

فى هذا السياق، يذهب موضوع الدراسة إلى اختبار فرضية أن **«تطبيق كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للضوابط الجديدة لتخفيض الدعم، سوف يؤدى الى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى»**. على هذا النحو، تناولت الدراسة عرض موجز لاهم ضوابط تخفيض الدعم الزراعى فى إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة ١٩٩٥، حتى ضوابط أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠٨، ومؤتمر بالى ٢٠١٣. كما تعرضت الدراسة إلى تحليل لتطور حجم وهيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، للتعرف على مدى التأثير الذى أحدثه

اتفاق الزراعة، والسياسات الزراعية لتلك الدول فى ممارساتها الفعلية للدعم الزراعى. ثم تناولت الدراسة عرض تحليلى لبعض **مؤشرات أداء الصادارات الزراعية** لعدد من الدول النامية ـ والصاعدة - (١٥ دولة)، والتى تُعتبر ضمن مجموعة دول الكيرنز- أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية-، ومقارنة هذا الأداء خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بتطور حجم وهيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا. وتضمن العرض صياغة نموذج قياسى لتقدير الأثر المتوقع لخفض الدعم الزراعى على الأداء التصديرى للدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية. وقد استندت الدراسة الى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لتقدير تلك الآثار ومدى استقرارها. خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢. وأظهرت النتائج أن تخفيض المقياس الاجمالى للدعم المحلى المشوه للتجارة يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى بنحو ٠,٤٥ و٠,٩٠ لكل تخفيض نسبته ١٪ من قيمة هذا الدعم فى الناتج الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا على التوالى. بينما ينجم عن تخفيض قيمة الدعم الاخضر للناتج الزراعى لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بنحو ٠,٠٣ و٠,٠٧ على التوالى، لكل خفض مقداره ١٪. كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبى للدعم التصديرى على منتجاتها الزراعية بنحو ١٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه اتجاه حصة الدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية إلى الارتفاع بنحو ٢,١٪.

وبمحاكاة الضوابط المقترحة فى إطار أجندة الدوحة للتنمية (أجندة يوليو ٢٠٠٨)، لتدابير الدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، أظهرت النتائج أن التزام الاتحاد الاوروبى بالنسبة المقترحة لتخفيض الـOTDS، سينجح فى ربط المستوى الفعلى للدعم عند الحد الأقصى المسموح به (١٨,١ مليار يورو)، وهو ما يضمن زيادة حصة صادرات الدول النامية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية بنحو ٢,٨٪. بينما تنفيذ الخفض المقترح ٧٠٪ لأمريكا قد يدفعها الى زيادة استخدامها للدعم الفعلى بنحو ١٤٪، فى هذا الصدد، تطبيق نسبة أعلى للخفض(٧٥٪) سينجح فى ربط الدعم الفعلى عند سقف ٨,٤٥ مليار دولار، وهو ما يعمل على إكساب الدول النامية حصة إضافية تبلغ نحو

٨,٨٪ فى السوق العالمى للصادرات الزراعية. ولضمان سريان المنافع المتوقعة من خفض مقياس الدعم المحلى المشوه للتجارة، فمزيد من الضوابط يجب تدشينها على استخدام الدعم الأخضر، وربطه عند سقف منخفض، حتى لا يكون **الصندوق الخفي** لنقل الدعم المشوه اليه. وفيما يتعلق بالدعم التصديرى، فرغم اقترابه من التلاشى - امتثالاً لضوابط المنظمة بالتخلى عنه بنهاية عام ٢٠١٣، فإنه يجب الامتثال لمطالب مؤتمر بالى ٢٠١٣، بتخفيض كمية - **وليس فقط قيمة** - الصادرات الخاضعة للدعم الى أدنى مستوى، وخاصةً، مع تدشين الاتحاد الأوروبى وأمريكا لبرامج الدعم الحكومى لصادرات الألبان واللحوم، وانتهاج تدابير ذات أثر مماثل لدعم التصدير خلال السنوات السابقة.

مجمل ما سبق، أكدت النتائج تحقق فرضية الدراسة، بأن التزام الاتحاد الأوروبى بضوابط منظمة التجارة العالمية، ***ووضع ضوابط كمية أكثر حدة لأمريكا***، سوف يعمل على ربط المستويات الفعلية للدعم عند مستويات أقل أنخفاضاً من تلك التى أقرتها أحكام اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، كما يضمن الالتزام بتلك الضوابط، الحّدْ من الدعم المحلى بكافة أنواعه، من خلال تقييد عملية تحويل الدعم المحلى والتصديرى عبر البرامج والصناديق. ومما لاشك فيه، أن تفعيل ضوابط المنظمة لن يتأتى إلا لو أقدم كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا على صياغة سياساتهم الزراعية بما يتوافق مع ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية. وعلى هذا النحو سوف تتسع فرص الوصول المتكافىء والتنافسى للدول النامية الى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

مراجع البحث:

1. Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003, "Export Competition Issues in the Doha Round", paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading? Capri (Italy), June 23-26.
2. Advisory Group International Aspects of Agriculture Meeting, (AGIAM), 2013, "Agriculture: EU massively under-notified its subsidies", argues paper, Published in 25 January.
3. Akira, Kotera, 2007, "Challenges and Prospects for Resumption of DDA Negotiations", Research Institute of Economy, Trade and Industry, 029 RIETI Policy Dialogue Series.
4. Anania, Giovanni, 2013, "Agricultural exports restrection, food security and the WTO", Paper presented at the ETSG 15th Annual Conference, Birmingham, 12-14, September.
5. Anton, J. 2009, "An Analysis of EU, US and Japanese green box spending. In Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: in Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals, ed. R Meléndez-Ortiz, C. Bellman, and J. Hepburn. Cambridge University Press, UK.
6. B. Jean-Christophe, David Laborde, and David Orden, 2012, "The Subsidy Habit; US and EU Farm Policies", Global Food Policy Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI).
7. Belghazi, Saad, 2013, "Scenarios for the Agricultural Sector in the Southern and Eastern Mediterranean', European commission, MEDPRO Report No. 4 / March.
8. Blandford, David, and Tim Josling 2007, "U.S. and EU Domestic Support Notifications, 2007-2012", paper presented to a workshop at the German Marshall Fund of the United States, Washington, DC, Sept.
9. Bureau, Jean-Christophe and Sébastien Jean, 2013, "Do Yesterday's Disciplines Fit Today's Farm Trade? Challenges and Policy Options for the Bali Ministerial Conference", Draft Issue Paper for the E15 Expert Group on Agriculture and Food Security, ICTSD.
10. Carl Zulauf, 2012, "US Farm Policy and Risk Assistance", ICTSD Programme on Agricultural Trade and Sustainable Development, Issue Paper 44.
11. De Camarago Neto, P, and Henz, R., 2009, "Towards a green box subsidy regime that promotes sustainable development: strategies for achieving change", in "the Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable". Note no, 1 6, December.
12. Deb, Uttam Kumar, and Narayan Chandra Das, 2006, "The Hong Kong Declaration and Agriculture: Implications for Bangladesh", Centre for Policy Dialogue, Bangladesh. Paper 60.
13. Elbehri, A. 2005, "Agricultural Export Subsidies." GTAP database documentation 16.E, March 30.
14. European Commission, 2012,"Common Agricultural Policy towards 2020, Impact Assessment", Annex 5, Market Measures. DG Agriculture and Rural Development, Brussels.
15. Gawain, 2005, "A little blue lie: harmful subsidies need to be reduced, not redefined", Oxfam Briefing Paper, 21 July.
16. Griffith, Matt, Tobias Reichert and Tim Rice, 2013, "A depreciating asset, too high a price; the implications of the decision to end EU export subsidies by 2013 – and why dumping will continue", ActionAid International, CAFOD; April.
17. Grueff, James, 2013, "Achieving a Successful Outcome for Agriculture in the EU–U.S; Transatlantic Trade and Investment Partnership Agreement", International Food & Agricultural Trade Policy Council, Discussion Paper, February.

18. Halderman, M. and M. Nelson, 2005."EU Policy-making: Reform of the CAP and EU Trade in beef and dairy with developing countries", PPLPI Working Paper.
19. Hanrahan, Charles E. 2013, "Agricultural Export Programs: Background and Issues:, CRS Report for Congress, R41202.
20. Hoekman, Bernard, Francis Ng, and Marcelo Olarreaga, 2003, "Reducing Agricultural Tariffs versus Domestic Support: What's More Important for Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2918.
21. Hogan, Abby, A., 2012, "Why USA and EU agricultural subsidies are the focus of WTO trade dispute", Department of international Relations and European Studies, Central European University.
22. ICTSD Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, "Agricultural subsidies in the WTO 'Green Box'".
23. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2013, "BRIDGES NEGOTIATION BRIEFING; A Brief Guide to Negotiations at the WTO's Ninth Ministerial Conference", SPECIAL BALI ISSUE – December.
24. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2012, "WTO Agreement on Agriculture", Executive brief.
25. International Food & Agricultural Trade Policy, 2011, "What Next for Farm Policy in the U.S. and EU', IPC Policy Focus, September.
26. International Food and Agricultural Trade Policy Council, 2005, "RECOMMENDATIONS FOR THE DOHA AGRICULTURAL TRADE NEGOTIATIONS International".
27. Jean, Sébastien, Timothy E. Josling, David Laborde, 2008, "The Consequences for the European Union of the WTO Revised Draft Modalities for Agriculture ", International Centre for Trade and Sustainable Development, (ICTSD).
28. Johnson, Renée, 2009, "Comparing U.S. and EU Program Support for Farm Commodities and Conservation; CRS Report for Congress, R40S39.
29. Kimberly Elliott. 2013. "Subsidizing Farmers and Biofuels in Rich Countries: An Incoherent Agenda for Food Security." CGD Policy Paper 032. Washington DC: Center for Global Development Kripke.
30. Laborde, David and Martin will, 2013, "Agricultural Trade What Matters in the Doha Round?", International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01251, March.
31. Matthews, Alan, 2013, "Agricultural Policy Monitoring and Evaluation Report", OECD, September 18.
32. Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009, "Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals", Cambridge University Press, UK.
33. Nicholas Minot et al., 2007, "Impact of Trade Liberalization on Agriculture in the Near East and North Africa", International Food Policy Research Institute, (IFPRI).
34. Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011. "WTO Disciplines on Agricultural Support: Experience to Date and Assessment of Doha Proposals." Research Brief 16, International Food Policy Research Institute.
35. Popa, Diana, 2012, "The Collapse of the Doha Round and a Possible Completion of Negotiations", the Romanian Economic Journal, Year XV no. 43 March 2012, pp; 165-184.
36. Power, Lauren, 2013, "Food and Farm Subsidies in the Global Food System", Strategic Analysis Paper, Australia's Global interest.
37. Renwic, Alan , Cesar Revoredo-Giha, and Luiza Toma, 2010, "Analysis of impacts of the EU's export refunds on developing countries since 2003", Final Report Land Economy and Environment Research Group, Scottish Agricultural College, SAC,.

38. Revoredo-Giha, C., G. Philippidis, L. Toma and A. Renwick, 2011. "An Analysis of the potential impact of the elimination of EU exports subsidies for developing countries." In: Paper prepared for presentation at the EAAE 2011, Congress Change and Uncertainty Challenges for Agriculture, Food and Natural Resources August 30 to September 2, 2011. ETH Zurich, EAAE, Switzerland..
39. Shields, Dennis A, 2013, "Farm Safety Net Provisions in a 2013 Farm Bill: S. 954 and H.R. 2642", CRS Report, R42759.
40. Swinbank, A., 2003, "From Doha to Cancùn: Delivering a Development Round", Commonwealth Secretariat Economic Paper no. 57, London: Commonwealth Secretariat, pp. 65-89.
41. Swinbank, Alan & Tranter, Richard B., 2005. "Decoupling EU Farm Support: Does the New Single Payment Scheme Fit within the Green Box?" Estey Centre Journal of International Law and Trade Policy, vol. 6(1).
42. UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database,
43. UNEP, ITC and ICTSD, 2012, "Trade and Environment Briefings: Sustainable Agriculture", ICTSD Programme on Global Economic Policy and Institutions; Policy Brief No. 3; International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva, Switzerland.
44. WTO, 1995, URUGUAY ROUND AGREEMENT, Agreement on Agriculture
45. ----, 2001, "Ministerial Declaration Adopted on 14 November 2001", WTO ministerial doc.
46. ------, 2004, "The July 2004 package and August decision", AGRICULTURE NEGOTIATIONS: BACKGROUNDER.
47. ------, 2005, Ministerial Conference held in Hong Kong [(WT/MIN (05)/Dec; 22 December
48. ------, 2008, "Doha agenda, July 2008 package", DOHA DEVELOPMENT AGENDA, MODALITIES.
49. ------, 2013, "9th Ministerial Conference, Bali, Indonesia, -3-6 December.
50. ------, Notifications on agricultural domestic subsidie, WTO Statistics, Various years.